



مؤشر مدركات الفساد 2006



منظمة الشفافية الدولية

<http://www.transparency.org>

Transparency International Secretariat
Alt Moabit 96
10559 Berlin
Germany
Tel: +49-30-343820 19/45
Fax: +49-30-34703912
press@transparency.org

تعريف:

"منظمة الشفافية الدولية"، وقد تأسست عام 1993، هي المنظمة الغير حكومية دولية، وأمانتها العامة 100 الرائدة في تكرسها لکبح الفساد. تضم حالياً فروعًا في في برلين في ألمانيا. للمزيد من المعلومات عنها وعن فروعها وعملها الرجاء مراجعة موقعها:

www.transparency.org

محظور النشر أو الاقتباس قبل 6 نوفمبر / تشرين الثاني 2006
الساعة 9 بتوقيت جرينتش.

مؤشر مدركات الفساد لعام 2006 يعزز العلاقة بين الفقر والفساد يوضح المؤشر انتشار الفساد بالرغم من تحسين التشريعات

برلين في 6 نوفمبر / تشرين الثاني 2006 - يشير مؤشر مدركات الفساد لمجموعة الشفافية الدولية لعام 2006 والتي تم إطلاقهاليوم، إلى وجود علاقة قوية بين الفساد والفقر مع تركز الدول القديمة في أسفل الترتيب.

"يحاصر فخ الفساد الملايين داخل الفقر" قال رئيس منظمة الشفافية الدولية هوجيت لابيل. "على الرغم من مرور عقد من التقدم في وضع قوانين ولوائح لمكافحة الفساد لكن نتائج اليوم تبين أن هناك الكثير ينبغي عمله قبل أن نرى تحسن ذات مغزى في حياة أفراد المواطنين بالعالم."

مؤشر مدركات الفساد لعام 2006 مؤشر مركب يعتمد على عدة استقصاءات لأراء الخبراء عن إدراكهم للفساد في القطاع العام في 163 دولة حول العالم، ويمثل عدد الدول المنخفضة الدخل وجميع دول أفريقيا عدا دولتين) مبينا إلى أن معظم المؤشر حصل على نتيجة أقل من ثلاثة نقاط، مبينا إلى أن إدراك الفساد يعتبر ظاهرة في هذه الدول. حصلت هايتي على أعلى نتيجة بـ 1.8 نقطة. واحتلت كل من غينيا والعراق وميانمار في الترتيب قبل الأخير برصيد 1.9. وتربع على قمة المؤشر كل من فنلندا وأيسلندا ونيوزيلندا بدرجات أعلى من 9.6 درجة.

نهاية علاقة قوية وواضحة بين الفساد والفقير في نتائج ثلاثة أرباع الدول حصلت على نتيجة أقل من خمس نقاط (يشمل ذلك جميع الدول المنخفضة الدخل وجميع دول أفريقيا عدا دولتين) مبينا إلى أن معظم دول العالم تواجه تحديات ارتفاع مستويات إدراك الفساد المحلي. إحدى وسبعين دولة يمثلون قرابة نصف عدد دول المؤشر حصلت على نتيجة أقل من ثلاثة نقاط، مبينا إلى أن إدراك الفساد يعتبر ظاهرة في هذه الدول. حصلت هايتي على أعلى نتيجة بـ 1.8 نقطة. واحتلت كل من غينيا والعراق وميانمار في الترتيب قبل الأخير برصيد 1.9. وتربع على قمة المؤشر كل من فنلندا وأيسلندا ونيوزيلندا بدرجات أعلى من 9.6 درجة.

تشمل الدول التي منيت بتدحرج كبير في مستويات إدراك للفساد البرازيل وكوبا وإسرائيل والأردن ولaos ، وسيشيل ، ترينيداد وتوباغو وتونس والولايات المتحدة. أما الدول التي حظيت بتحسين ملحوظ في مستويات إدراك الفساد كانت: الجزائر ، الجمهورية التشيكية ، كندا ، لاتفيا ، لبنان ، وموريشيوس ، باراغواي وسلوفينيا وتركيا وتركمانستان وأوروغواي.

يقع تجمع ما يسمى بالدول الفاشلة في أسفل الترتيب. حصلت العراق على المركز قبل الأخير، ويدرك أن بيانات قبل الحرب تم إسقاطها من حسابات المؤشر هذا العام. وما زال يلعب وسطاء برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء دوراً رئيسياً في قيادة الفساد بالعراق. وقادت لجنة فولكر بتحديد 2392 شركة دفعت رشاوى أو مدفوئات أخرى غير مشروعة إلى نظام صدام حسين في إطار البرنامج والتي تم في اغلب الأحيان عن طريق وسطاء.

بينما حصلت الدول الصناعية على نتائج عالية نسبياً في مؤشر 2006 ولكن مازلنا نرى فضائح الفساد الكبيرة في كثير من هذه الدول. ورغم أن الفساد في هذا السياق قد يكون أخف وطأة على الفقر والتنمية منه في الدول النامية، لكن هذه الفضائح تؤكد أنه لا مجال للتهاون.

الوسطاء

يشير ضعف أداء العديد من الدول إلى أن وسطاء الفساد يواصلون مساندة النخب السياسية في غسل الأموال وتخزينه والاستفادة من الثروات التي حصلوا عليها بدون وجه حق، والتي كثيراً ما تتضمن نهب أصول الدولة. وجود مثل هؤلاء الوسطاء المدربين أو الذين يعملون من خلال الدول الاقتصادية الكبيرة يعمل على تشجيع الفساد، بمعنى أن كل فاسد يعرف أنه يوجد مصرفي، أو محاسب أو محام متخصص على استعداد لمساعدته في الحصول على الأموال غير المشروعه ونقلها أو تخزينها.

تعتبر فضيحة كينيا أنجلو ليسينج فليننس والفضائح التابعة المثال المناسب هنا، حيث أن اختلاس الأموال العامة يتم من خلال عقود احتيال وباستخدام تقنيات وشركات متطرفة ومصارف في أوروبا والولايات المتحدة وخارج الحدود، كما

يقول جون غلوبونغو قيسر كينيا الأول لمكافحة الفساد. وفقاً لمؤشر الشفافية الدولية للرسوة عن كينيا فإن الرشاوى تكلف الكينيين حوالي مليار دولار سنوياً، في بلد يعيش أكثر من نصف السكان على أقل من 2 دولار يومياً.

أعمال الفساد تتطوي على شقين: المانح (العرض) الأخذ (جانب الطلب). تدعى منظمة الشفافية الدولية إلى تدابير قوية للحد من الرشاوى في جانب العرض، بما في ذلك تجريم الرشاوى عبر البحار وذلك في إطار اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشاوى، بالإضافة للحد من الطلب، بما فيه الكشف عن أصول الموظفين العموميين واعتماد لوائح السلوك.

لكن تمر الصدقات غالباً عن طريق محترفين في مجالات كثيرة. وسطاء الفساد يعملون حلقة وصل بين العرض والطلب على الرشاوى، وخلق جو من الثقة المتبادلة بين طرفين الفساد. ويحاولون أن تبدو صفقات الفساد بشكل معاملات قانونية وعمل عقود قانونية تضمن أن يكون هناك كبس فداء غير الجناة الأصليين في حالة اكتشاف أعمالهم.

"تحمل الشركات والاتحادات المهنية للمحامين ، والمحاسبين والمصرفيين مسؤولية خاصة في اتخاذ إجراءات أقوى لمكافحة الفساد"، قال المدير التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية ديفيد نوسباوم. "إن محامين الادعاء، ومراجعى الحسابات، وضباط التنفيذ يمثلون ذخراً هاماً لمكافحة الفساد".

توصيات منظمة الشفافية الدولية:

- تشجيع وإقرار - عند الاقتضاء - لواحة قواعد السلوك المهنية لأعضاء المنظمات والروابط المهنية مثل رابطة المحامين الدولية ورابطة المراجعين والمحاسبين القانونيين.
- التوعية العامة لضمان فهم الوسطاء الشرفاء لدورهم.
- العقوبات المهنية والقانونية ضد المهنيين المتورطين في مساعدة الفساد من محامي ومحاسبين ومراجعين.
- تشديد الرقابة على دور المؤسسات المالية التي لا تتمتع بقدر كافٍ من الشفافية وتعمل على تسهيل صفقات الفساد.

###

منظمة الشفافية الدولية هي المنظمة المدنية الدولية التي تقود المعركة ضد الفساد.

ملحوظه للمحررين : في 4 أكتوبر / تشرين الأول 2006 ، أطلقت منظمة الشفافية الدولية مؤشر دافعي الرشاوى (www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/bpi) الذي يظهر جانب العرض من الفساد من حيث ميل الشركات في 30 من أكبر الدول المصدرة إلى دفع الرشاوى في الخارج.

وفي 7 ديسمبر / كانون الأول 2006 ، ستطلق منظمة الشفافية الدولية بارومتر قياس الفساد العالمي (www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/gcb) الذي يظهر نظرية الجمهور إلى مستوى الفساد في المؤسسات الرئيسية مثل المحاكم والبرلمان والشرطة. سيتم نشر البارومتر في اليوم العالمي لمكافحة الفساد ، 9 ديسمبر / كانون الثاني 2006.

كانت منظمة الشفافية الدولية الأستاذ الدكتور ج. غراف لامبسورف من جامعة باسو بإنتاج جدول المؤشر CPI. لمزيد من المعلومات عن البيانات والمنهجية، يرجى الإطلاع على الأسئلة المتكررة والمنهجية :

www.transparency.org/surveys/#cpi

أو
www.icgg.org

ملاحظات توضيحية:

* **نتيجة المؤشر** تتعلق بتصورات وجود درجة الفساد كما يراها رجال الأعمال والباحثون وتتراوح بين 10 (نظيف جدا) و 0 (فاسد جدا).

** **مدى الثقة** يمثل مجموعة من القيم الممكنة لنتيجة المؤشر لهذه الدولة والتي قد تختلف حسب درجة دقة المقياس، مع احتمال 5 % أن تكون النتيجة فوق هذا المدى و 5 % أن تكون أدناه. لا يما عندما لا يوجد سوى عدد قليل من المصادر المتاحة، التقدير الغير متحيز لمتوسط تعطية احتمال أقل من قيمتها الاسمية 90 %

*** **عدد الدراسات** تشير إلى عدد الدراسات الإحصائية (الاستقصاءات) التي تمت لتقدير أداء هذه الدولة. بشكل عام، تم استخدام 12 استقصاء

منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد لعام 2006

المرتبة	البلد / الإقليم	* نتيجة 2006	مدى الثقة **	عدد الدراسات ***
1	فنلندا	9.6	9.7 - 9.4	7
	أيسلندا	9.6	9.7 - 9.5	6
	نيوزيلندا	9.6	9.6 - 9.4	7
4	الدانمارك	9.5	9.6 - 9.4	7
5	سنغافورة	9.4	9.5 - 9.2	9
6	السويد	9.2	9.3 - 9.0	7
7	سويسرا	9.1	9.2 - 8.9	7
8	النرويج	8.8	9.1 - 8.4	7
9	إستراليا	8.7	9.0 - 8.3	8
	هولندا	8.7	9.0 - 8.3	7
11	النمسا	8.6	8.9 - 8.2	7
	لوكسمبورغ المدينة	8.6	9.0 - 8.1	6
	المملكة المتحدة	8.6	8.9 - 8.2	7
14	كندا	8.5	8.9 - 8.0	7
15	هونغ كونغ	8.3	8.8 - 7.7	9
16	ألمانيا	8.0	8.4 - 7.8	7
17	اليابان	7.6	8.1 - 7.0	9
18	فرنسا	7.4	7.8 - 6.7	7
	أيرلندا	7.4	7.9 - 6.7	7
20	بلجيكا	7.3	7.9 - 6.6	7
	تشيلي	7.3	7.6 - 6.6	7
	الولايات المتحدة الأمريكية	7.3	7.8 - 6.6	8
23	أسبانيا	6.8	7.2 - 6.3	7
24	برابادوس	6.7	7.2 - 6.0	4
	استونيا	6.7	7.4 - 6.1	8
26	ماكاو	6.6	7.1 - 5.4	3
	البرتغال	6.6	7.3 - 5.9	7
28	مالطا	6.4	7.3 - 5.4	4
	سلوفينيا	6.4	7.0 - 5.7	8
	اوروجواي	6.4	7.0 - 5.9	5
31	الإمارات العربية المتحدة	6.2	6.9 - 5.6	5
32	بوتان	6.0	7.3 - 4.1	3
	قطر	6.0	6.5 - 5.6	5
34	إسرائيل	5.9	6.5 - 5.2	7
	تايوان	5.9	6.2 - 5.6	9
	البحرين	5.7	6.2 - 5.3	5
36	بنتسوانا	5.6	6.6 - 4.8	6
37	قبرص	5.6	5.9 - 5.2	4
39	عمان	5.4	6.2 - 4.1	3
40	الأردن	5.3	5.7 - 4.5	7
41	هنغاريا	5.2	5.4 - 5.0	8
42	وموريشيوس	5.1	6.3 - 4.1	5
	كوريا الجنوبية	5.1	5.5 - 4.7	9
44	مالطا	5.0	5.5 - 4.5	9
45	إيطاليا	4.9	5.4 - 4.4	7
46	الجمهورية التشيكية	4.8	5.2 - 4.4	8
	الكويت	4.8	5.4 - 4.0	5
	ليتوانيا	4.8	5.6 - 4.2	6
49	لاتفيا	4.7	5.5 - 4.0	6
	سلوفاكيا	4.7	5.2 - 4.3	8
51	جنوب إفريقيا	4.6	5.1 - 4.1	8
	تونس	4.6	5.6 - 3.9	5
53	الدومينican	4.5	5.3 - 3.5	3
54	اليونان	4.4	5.0 - 3.9	7
55	كوسตารيكا	4.1	4.8 - 3.3	5
	تاباكا	4.1	4.9 - 3.6	6
57	بلغاريا	4.0	4.8 - 3.4	7
	السلفادور	4.0	4.8 - 3.2	5
59	كولومبيا	3.9	4.7 - 3.5	7
60	تركيا	3.8	4.2 - 3.3	7
61	جامايكا	3.7	4.0 - 3.4	5
	يونان	3.7	4.4 - 3.2	8
63	لبنان	3.6	3.8 - 3.2	3
	سيشيل	3.6	3.8 - 3.2	3

المرتبة	البلد / الإقليم	* نتيجة 2006	مدى الثقة **	عدد الدراسات ***
79	بوركينا فاسو	3.2	3.6 - 2.8	5
79	ليسوتو	3.2	3.6 - 2.9	5
80	مولدوڤا	3.2	3.8 - 2.7	7
80	المغرب	3.2	3.5 - 2.8	6
80	ترنيداد وتوباغو	3.2	3.6 - 2.8	5
84	الجزائر	3.1	3.6 - 2.7	5
84	مدغشقر	3.1	3.7 - 2.3	5
84	موريطانيا	3.1	3.7 - 2.1	4
84	بنما	3.1	3.3 - 2.8	5
84	رومانيا	3.1	3.2 - 3.0	8
84	سري لانكا	3.1	3.5 - 2.7	6
90	غابون	3.0	3.3 - 2.4	4
90	صربيا	3.0	3.3 - 2.7	7
90	سورينام	3.0	3.3 - 2.7	4
93	الارجنتين	2.9	3.2 - 2.7	7
93	أرمينيا	2.9	3.0 - 2.7	6
93	اليونسة والهرسك	2.9	3.1 - 2.7	6
93	اريتريا	2.9	3.5 - 2.2	3
93	سوريا	2.9	3.2 - 2.3	3
93	تنزانيا	2.9	3.1 - 2.7	7
99	الجمهورية الدومينيكية	2.8	3.2 - 2.4	5
99	جورجيا	2.8	3.0 - 2.5	6
99	مالى	2.8	3.3 - 2.5	7
99	منغوليا	2.8	3.4 - 2.3	5
99	موزامبيق	2.8	3.0 - 2.5	7
99	أوكرانيا	2.8	3.0 - 2.5	6
105	بوليفيا	2.7	3.0 - 2.4	6
105	إيران	2.7	3.1 - 2.3	3
105	لبنان	2.7	3.2 - 2.4	3
105	مقدونيا	2.7	2.9 - 2.6	6
105	ملاوي	2.7	3.0 - 2.5	7
105	لوغندا	2.7	3.0 - 2.4	7
111	البنانا	2.6	2.7 - 2.4	5
111	غواتيملا	2.6	3.0 - 2.3	5
111	казاخستان	2.6	2.8 - 2.3	6
111	لاوس	2.6	3.1 - 2.0	4
111	نيكاراكوا	2.6	2.9 - 2.4	6
111	باراغواي	2.6	3.3 - 2.2	5
111	تيمور - ليشتي	2.6	3.0 - 2.3	3
111	فيتنام	2.6	2.9 - 2.4	8
111	اليمن	2.6	2.7 - 2.4	4
111	زامبيا	2.6	3.0 - 2.1	6
121	بنن	2.5	2.9 - 2.1	6
121	غامبيا	2.5	2.8 - 2.3	6
121	غيانا	2.5	2.6 - 2.2	5
121	هندوراس	2.5	2.7 - 2.4	6
121	نيبال	2.5	2.9 - 2.3	5
121	الفلبين	2.5	2.8 - 2.3	9
121	روسيا	2.5	2.7 - 2.3	8
121	رواندا	2.5	2.6 - 2.3	3
121	سوازيلاند	2.5	2.7 - 2.2	3
130	اذربيجان	2.4	2.6 - 2.2	7
130	بوروندي	2.4	2.6 - 2.2	5
130	جمهورية افريقيا الوسطى	2.4	2.5 - 2.2	3
130	اثيربيا	2.4	2.6 - 2.2	7

المرتبة	البلد / الأقلية	* نتيجة 2006	مدى الثقة **	عدد الدراسات ***
	اندونيسيا	2.4	2.6 - 2.2	10
	بابوا غينيا الجديدة	2.4	2.6 - 2.3	4
	تونغو	2.4	2.6 - 1.9	3
	زمبابوي	2.4	2.8 - 2.0	7
138	كمبوديا	2.3	2.5 - 2.1	7
	اكوادور	2.3	2.5 - 2.2	5
	النiger	2.3	2.6 - 2.1	5
	فنزويلا	2.3	2.4 - 2.2	7
142	انغولا	2.2	2.4 - 1.9	5
	جمهورية الكونغو	2.2	2.3 - 2.2	4
	كينيا	2.2	2.4 - 2.0	7
	قيرغيزستان	2.2	2.6 - 2.0	6
	نيجيريا	2.2	2.3 - 2.0	7
	باكستان	2.2	2.4 - 2.0	6
	سيراليون	2.2	2.3 - 2.2	3
	طاجيكستان	2.2	2.4 - 2.0	6
	توركمنستان	2.2	2.5 - 1.9	4
151	بيلاروس	2.1	2.2 - 1.9	4
	كمبوديا	2.1	2.4 - 1.9	6
	كوت ديفوار	2.1	2.2 - 2.0	4
	غينيا الاستوائية	2.1	2.2 - 1.7	3
	أوزبكستان	2.1	2.2 - 1.8	5
156	بنغلاديش	2.0	2.2 - 1.7	6
	تنزانيا	2.0	2.3 - 1.8	6
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	2.0	2.2 - 1.8	4
	السودان	2.0	2.2 - 1.8	4
160	غينيا	1.9	2.1 - 1.7	3
	العراق	1.9	2.1 - 1.6	3
	مينامار	1.9	2.3 - 1.8	3
163	هائتي	1.8	1.8 - 1.7	3

مصادر منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد لعام 2006

رقم المصدر	الاسم	السنة	الانترنت	المصدر	الاختصار
1	CPIA	2005	www.worldbank.org	البنك الدولي (IDA and IBRD)	FH
المصدر	الاسم	السنة	الانترنت	المصدر	بيت الحرية
الاسم	تقدير السياسات والمؤسسات	السنة	الانترنت	الاختصار	خدمة مخاطر الدول والتوقع دول في تغيير
السنة	كان من شملهم الاستطلاع؟	السنة	الانترنت	الاختصار	تقدير من الخبراء المقيمين أو من أصول في البلد المعنى
الاختصار	موضوع السؤال	عدد الردود	تعطية	رقم المصدر	إساءة استخدام الموارد العامة للمصالح الخاصة (أو لحزب سياسي معين) مكافحة الفساد وإنجازات لا ينطبق لا ينطبق
المصدر	أي أم دي الدولية ، سويسرا ، مركز المنافسة العالمية ، لوزان ، سويسرا	السنة	الانترنت	رقم المصدر	الفساد التي تمارسه الحكومات ، كما يعتبر من الجمهور وكما ورد في وسائل الإعلام فضلا عن تنفيذ مبادرات مكافحة الفساد
الاسم	الكتاب السنوي للتنافسية الدولية	2006	www.merchantinternational.com	IMD	MIG
السنة	كان من شملهم الاستطلاع؟	عدد الردود	تعطية	رقم المصدر	خبراء الموظفين وشبكة من المراسلين المحليين
الاختصار	الموضوع السؤال	عدد الردود	تعطية	رقم المصدر	الفساد ، من رشوة وزراء الحكومة إلى حواجز تدفع إلى " الكتاب المتواضعين "
المصدر	المديرين في الإدارة العليا والمتوسطة. الشركات المحلية والعالمية	أكثر من 4000 دولة	أكثر من 51 دولة	رقم المصدر	خبراء الموظفين وشبكة من المراسلين المحليين
الاسم	الرشوة والفساد في الاقتصاد	أكثر من 51 دولة	أكثر من 4000 دولة	رقم المصدر	الأهمية المتعددة للجنة الاقتصادية لإفريقيا
السنة	كان من شملهم الاستطلاع؟	عدد الردود	تعطية	رقم المصدر	تقرير الحكم في إفريقيا
الانترنت	نشرة آسيا للاستخارات	أكثر من 2004	أكثر من 2006	رقم المصدر	UNECA
المصدر	استشارات الأخطار السياسية والاقتصادية	2005	http://www.uneca.org/agr/	PERC	PERC
الاسم	إلى أي درجة تعتبر مشكلة الفساد سيئة في الدولة التي تعمل بها فضلا عن بلدكم الأم؟	2006	www.asiarisk.com/	رقم المصدر	"مكافحة الفساد". ويشمل ذلك الجوانب المتعلقة بالفساد في السلطة التشريعية ، والسلطة القضائية ، وعلى المستوى التنفيذي ، فضلا عن تحصيل الضرائب. أيضا تم إدراج جوانب الوصول إلى العدالة والدوائر الحكومية.
السنة	موضوع السؤال	عدد الردود	تعطية	رقم المصدر	تقريراً بـ 2800 دولة
الانترنت	كان من شملهم الاستطلاع؟	عدد الردود	تعطية	رقم المصدر	WEF
المصدر	كبار قادة الأعمال. الشركات المحلية والعالمية	أكثر من 12 دولة	أكثر من 14 دولة	رقم المصدر	WMRC
الاسم	دفع مبالغ إضافية غير موثقة أو رشوة متعلقة بمختلف الوظائف الحكومية	125 دولة	11000 كاليفورنيا	رقم المصدر	تقييم المخاطر
السنة	موضوع السؤال:	عدد الردود	تعطية	رقم المصدر	مركز أبحاث الأسواق العالمية
الانترنت	كان من شملهم الاستطلاع؟	عدد الردود	تعطية	رقم المصدر	احتمال مواجهة الفاسدين ، بدءاً من الفساد البير وقراطي إلى الفساد السياسي الأكبر
المصدر	كبار قادة الأعمال. الشركات المحلية والعالمية	117 دولة	10993	رقم المصدر	www.wmrc.com
الاسم	دفع مبالغ إضافية غير موثقة أو رشوة متعلقة بمختلف الوظائف الحكومية	125 دولة	11000 كاليفورنيا	رقم المصدر	www.weforum.org
السنة	موضوع السؤال:	عدد الردود	تعطية	رقم المصدر	خبراء تقييم الموظفين
الانترنت	كان من شملهم الاستطلاع؟	عدد الردود	تعطية	رقم المصدر	احتمال مواجهة الفاسدين ، بدءاً من الفساد البير وقراطي إلى الفساد السياسي الأكبر

الأسئلة المتكررة

منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد (CPI) لعام 2006

أسئلة عامة

- ما هو مؤشر مدركات الفساد؟
- ما هو تعريف الفساد بالنسبة للمؤشر؟
- لماذا يعتمد المؤشر فقط على المدركات؟

المنهجية

- ما هي عدد الدول المدرجة في المؤشر لعام 2006؟
- لماذا اختفت بعض الدول من المؤشر بينما تم إضافة دول جديدة؟
- ما هي الدول التي ربما يتم إضافتها مستقبلاً إلى المؤشر؟
- ما هي مصادر البيانات للمؤشر؟
- من الذي تم سؤالهم في استقصاءات المؤشر؟
- هل المؤشر يبعد إنتاج ما تم نشره قليلاً بالفعل؟
- هل تم تغيير منهجية إنتاج المؤشر لسنة 2006؟
- كيف تضمن مؤسسة الشفافية الدولية جودة المؤشر؟

تفسير وتوضيح المؤشر

- أبعها أهم، مرتبة الدولة أم نتيجتها؟
- هل الدولة ذات أقل نتيجة تعتبر أكثر الدول فساداً في العالم؟
- على سبيل المثال: ماذا يعني ترتيب هايتي (آخر دولة في المؤشر) بالنسبة لمؤشر 2006؟
- هل نتائج الدول لسنة 2006 يمكن مقارنتها مع نتائج السنوات السابقة؟
- لماذا ليس هناك تغيير كبير في نتيجة بلد ما على الرغم من تحسن أو عدم تحسن مكافحة الفساد فيها أو اكتشاف فضائح فساد حديثة؟

تغير النتائج بين 2005 و 2006

- ما هي نتائج الدول الأكثر تدهوراً من عام 2005 إلى 2006؟
- أي الدول كانت الأكثر تقدماً؟

استخدام المؤشر

- هل المؤشر مقياس موثوق به لمستوى إدراك الفساد في دولة معينة؟
- هل المؤشر مقياس موثوق به لاتخاذ قرارات تخصيص المساعدات للدول؟

مؤسسة الشفافية الدولية ومكافحة الفساد

- كيف يتم تمويل مؤشر مدركات الفساد؟
- ما هو الفرق بين مؤشر مدركات الفساد CPI و بارومتر مقياس الفساد العالمي GCB لنفس المؤسسة؟
- ما هو الفرق بين مؤشر مدركات الفساد CPI و مؤشر داعي الرشاوى BPI؟

أسئلة عامة

ما هو مؤشر مدركات الفساد؟

مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية يقيم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك المسؤولين في الدولة والسياسيين لوجود الفساد، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق

استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة حسنة السمعة. إنه يعكس أراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم متضمنا المتخصصين من نفس الدولة الجاري تقييمها.

ما هو تعريف الفساد بالنسبة للمؤشر؟

يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة. تطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسلحة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية. على سبيل المثال، قبول الموظفين الحكوميين الرشاوي أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة. لا تميز المصادر بين الفساد الإداري والفساد السياسي أو بين الفساد الصغير والفساد الكبير.

لماذا يعتمد المؤشر فقط على المدارات؟

من الصعب تقييم مستويات الفساد في مختلف الدول بناء على الخبرة العملية التجريبية، كالمقارنة مثلاً، بين عدد الدعاوى أو القضايا المعروضة على المحاكم بين بلد وآخر. إن مثل هذه المعلومات لا تدل على مستويات الفساد الحقيقة، بل على نوعية المدعين العاملين وصفاتهم ونوعية المحاكم وأو وسائل الإعلام وأساليبها في الكشف عن الفساد. إن الأسلوب الوحيد لجمع المعلومات بغرض المقارنة هو البناء على خبرة ورؤى أولئك الأكثر تصادما بشكل مباشر مع واقع الفساد في دولة ما.

المنهجية

ما هي عدد الدول المدرجة في المؤشر لعام 2006؟
مؤشر عام 2006 يُقيم 163 دولة بينما تضمن المؤشر لعام 2005 على 159 دولة.

لماذا اختفت بعض الدول من المؤشر بينما تم إضافة دول جديدة؟

تطلب منظمة الشفافية الدولية ثلاثة مصادر على الأقل لإدراج دولة في المؤشر. الزيادة في عدد الدول لعام 2006 يرجع إلى ضم مصدر جديد من البنك الدولي (CPIA) وهو تقييم سياسات الدول والمؤسسات بينما تم إسقاط مصدرين مر عليهم أكثر من سنتين وهما (جامعة كولومبيا في قدرة الدولة ومسح المعلومات الدولية لدراسة الشرق الأوسط ورجال الأعمال).

إسقاط هذان المصدران في مؤشر 2006 أدى إلى حذف الدول التالية هذا العام : أفغانستان وفيجي ليبيريا والصومال وفلسطين. بينما إدراج مصدر البنك الدولي الجديد (CPIA) وزيادة التغطية الدولية من PERC سمحت بإدراج الدول الجديدة التالية: بوتان وجمهورية أفريقيا الوسطى ودومينيكا وتيمور - ليشتي ، جرينادا، ماكاو وغينيا وموريتانيا والنيجر.

ما هي الدول التي ربما يتم إضافتها مستقبلا إلى المؤشر؟

الدول التي تتوافر عنها مجموعات من البيانات هي : أفغانستان ، انتيغوا وبربودا ، وبرمودا ، والرأس الأخضر ، وجزر كaiman ، جزر القرم وجيبوتي وغينيا - بيساو وليريا ، وجزر المالديف ، فلسطين ، بورتوريكو ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي والصومال وسانانت لوسيا سانت فنسنت وغرنادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي والصومال. بالنسبة إلى الدول سابقة الذكر، من الضروري أن تتوافر لها مجموعة إضافية من البيانات على الأقل لتتأهل للانضمام في مؤشر مدرارات الفساد CPI لسنوات القادمة.

الدول التي تتوافر عنها مجموعة واحدة من البيانات هي : اندورا ، واتجلا واروبا وبروناي وغويانا الفرنسية وجواهيلوب ، كيريباتي ، لختشتاين ، مارتينيك وجزر الانتيل الهولندي ، وكوريا الشمالية ، وجزر سليمان ، وسانانت كيتس ونيفيس ، وتونغا وفانواتو وجزر العذراء (الولايات المتحدة). بالنسبة إلى الدول سابقة الذكر من الضروري أن تتوافر في خصوصيتها مجموعات من البيانات الإضافية على الأقل لتتأهل للانضمام في مؤشر مدرارات الفساد CPI لسنوات القادمة.

ما هي مصادر البيانات للمؤشر؟

يعتمد المؤشر لعام 2006 على 12 استطلاعاً ومسحاً قام بها 9 مؤسسات مستقلة. تسعى "منظمة الشفافية الدولية" جاهدة لضمان أن المصادر المستخدمة من أعلى درجات الجودة وأن الاستقصاءات تم إجرائها بنزاهة تامة. وهي تكون المعلومات جديرة بالاستعمال يجب أن تتميز بأرفع مستويات الجودة وان تكون موقعة توقيعاً جيداً، وان تكون وفيرة بحيث يمكن التعويل عليها.

لإعداد البيانات ، يجب أن تكون موقه وكافية للحكم على درجة الثقة بها. يجب أن تقدم جميع المصادر تقييمها وعموما يجب قياس مدى انتشار الفساد. هذا الشرط يستبعد إجراء أي مزج بين الفساد والقضايا الأخرى مثل عدم الاستقرار السياسي أو القومية على سبيل المثال.

حصلت "الشفافية الدولية" مجاناً على المعلومات المستعملة في المؤشر. بعض المصادر لا تسمح بالكشف عن البيانات التي تساهم بها، و مصادر أخرى بياناتها متاحة للجمهور. للإطلاع على قائمة كاملة بالمصادر والاستقصاءات وتفاصيل عن الأسئلة التي وردت في مؤشر عام 2006 يرجى الرجوع إلى وثيقة مفصلة عن المنهجية على الوصلة التالية:

www.icgg.org أو <http://www.transparency.org/surveys/index.html#cpi>

من الذي تم سؤالهم في استقصاءات المؤشر؟

الخبرة المنعكسة من نتائج المؤشر تستند على إدراك رجال الأعمال ومحلو الدول لممارسات الفساد في كل من الدول الصناعية والعالم النامي. تستخدم استقصاءات المؤشر نوعين من العينات، سواء المقيمين بالدولة محل التقييم أو غير المقيمين. ومن الجدير بالذكر أن وجهات نظر المقيمين بالدولة متطابقة تماماً مع وجهات النظر للخبراء الغير مقيمين.

هل المؤشر يعيد إنتاج ما تم نشره قبل بالفعل؟

اكتسب مؤشر مدركات الفساد أهمية كبيرة في وسائل الإعلام الدولية منذ الإصدار الأول له في عام 1995، وقد أثار ذلك قلقاً أن يتاثر المستجوبون بما صدر عن المؤشر سابقاً والدخول في دائرة تم اختبار هذا الفرض في استطلاع موجه إلى قادة الأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم. بناءً على ردود أكثر من 9000 مستجوب، فإن المعرفة بالنتائج السابقة للمؤشر لا تحفز الخبراء في "السير مع القطط". المعرفة بالمؤشر قد تشجع المستجوبين لإبداء آرائهم الشخصية. وهذا دليل قوى على أنه لا توجد ازدواجية في هذا المنهج.

هل تم تغيير منهجية إنتاج المؤشر لسنة 2006؟

هناك تغيير طفيف في منهجية المؤشر المستخدمة لعام 2006. لم يعد يعكس المؤشر لعام 2006 متوسط متحرك على امتداد ثلاثة سنوات، بل تم استخدام عامين فقط من البيانات. لذا، فإن المؤشر لعام 2006 يستخدم بيانات فقط من عامي 2005 و 2006. وسبب هذا التغيير هو منهجي يعتمد أكثر على موضوع البيانات. ومع إن هذا التغيير لا يجعل من المؤشر أداة آنية لقياس أحدث سياسات مكافحة الفساد، ولكنه قد يحسن قدرة تقييم كل دولة على حدة وعكس التطورات الحديثة، دون تخفيض دقة القياس.

كيف تضمن مؤسسة الشفافية الدولية جودة المؤشر؟

تم مراجعة منهجية المؤشر من لجنة المؤشرات الاستشارية والمكونة من خبراء دوليين في الفساد والاقتصاد القياسي والإحصاء. يقدم أعضاء اللجنة اقتراحات لتحسين المؤشر ، لكن إدارة منظمة الشفافية الدولية تتخذ القرارات النهائية بشأن المنهجية المستخدمة.

تفسير وتوضيح المؤشر أيهما أهم، مرتبة الدولة أم نتيجتها؟

مع أن ترتيب الدول يمكن "الشفافية الدولية" من إعداد سلم المؤشر، فإن رقم نتيجة البلد مؤشر أهم كثيراً في الدلاله على مستوى الفساد المدرك فيها. أما ترتيب الدولة فقد يتغير لمجرد دخول دول جديدة أو خروج دول أخرى.

هل الدولة ذات أقل نتيجة تعتبر أكثر الدول فساداً في العالم؟

كلا، وذلك لأن الدولة ذات العلامة الأنذري هي الدولة الأكثر فساداً بين الدول المدرجة في المؤشر. ثمة أكثر من 200 بلد في العالم، منها 163 بلدًا مدرجة في المؤشر الأخير. ولا يقدم المؤشر معلومات عن الدول الغير مدرجة فيه.

على سبيل المثال: ماذا يعني ترتيب هايتي (آخر ترتيب دولة في المؤشر) لعام 2006؟

إدراك الفساد في هايتي بالمؤشر لعام 2006 هو الأعلى. لكن هذا لا يشير إلى أن هايتي هي البلد الأكثر فساداً أو إن الهaitينيين "الشعب الأكثر فساداً. إن الفساد هو في الحقيقة واحد من أكبر التحديات للحكم الرشيد والتنمية والحد من الفقر في هايتي والغالبية العظمى من الناس هم ضحايا الفساد وليس مرتكبيه. إن الفساد من عدد محدود من الأفراد الأقواء، وفشل القادة والمؤسسات في مراقبة أو منع الفساد لا يعني أن تلك الدولة أو الشعب الأكثر فساداً في العالم.

هل نتائج الدول لسنة 2006 يمكن مقارنتها مع نتائج السنوات السابقة؟

المؤشر هو، أصلاً، لمحة آنية سنوية لأراء رجال أعمال ومحللين الدول، وهو أقل تركيزاً على الاتجاهات أو التغيرات بين سنة وأخرى. وإذا ما أجريت مقارنة بسنوات ماضية يجب أن تكون المقارنة فقط بين أرقام نتيجة الدولة وليس بين موقعها في الترتيب كما ذكر لاحقاً.

إن التغيرات بين سنة وأخرى في علامة نتيجة دولة لا ينتج فقط من تغير مدرج في تقييم أداء البلد، بل أيضاً نتيجة تغير في العينة المستخدمة وفي طريقة الاستخدام. السبيل الوحيد المضمون لمقارنة نتائج بلد ما عبر فترة زمنية هو الرجوع إلى الاستقصاءات المستخدمة كل على حدة حيث أن أي تغيير في المصادر يمكن أن يعكس تغيير في التقييم.

لماذا ليس هناك تغيير كبير في نتيجة بلد ما على الرغم من تحسن أو عدم تحسن مكافحة الفساد فيها أو انكشاف فضائح فساد حديثة؟

غالباً يصعب تحسين نتيجة دولة ما في المؤشر خلال فترة قصيرة، كسنة واحدة أو اثنتين. مؤشر عام 2006 قائم على أساس معلومات جمعت في العامين الماضيين ومرتبطة بخبرات اكتسبت ربما على فترة طويلة ترجع إلى الماضي. هذا يعني أنه يحتمل أن تظهر تغيرات جوهرية في درجة إدراك الفساد فقط خلال فترة زمنية أطول.

تغير النتائج بين 2005 و 2006

ما هي نتائج الدول الأكثر تدهوراً من عام 2005 إلى 2006؟

المقارنة بين سنة وأخرى مسألة يكتف بها بعض الإشكال، للأسباب السابق ذكرها. ومع ذلك وحسب المدى الذي يمكن فيه العودة إلى مصادر التغيرات يمكن التعرف بحذر على بعض الاتجاهات. ومن الأمثلة الجدير ذكرها عن الاتجاه لأأسفل بين عامي 2005 و 2006 : البرازيل وكوبا وإسرائيل والأردن ولاؤس ، وسيشيل ، ترينيداد وتوباغو وتونس والولايات المتحدة. في هذه الحالات، طرأ تحوّلات في إدراك الفساد خلال العامين الماضيين.

أي الدول كانت الأكثر تقدماً؟

بالتحفظات السابقة نفسها، واستناداً إلى المعلومات من المصادر المستخدمة في إعداد المؤشر، يمكن ملاحظة تحسن حدث عامي 2005 و 2006 في كل من: الجزائر ، والجمهورية التشيكية ، وكندا ، ولاتفيا ، ولبنان ، وموريشيوس ، وباراغواي وسلوفينيا وتركيا وتركمانستان وأوروجواي.

استخدام المؤشر

هل المؤشر مقياس موثوق به لمستوى إدراك الفساد في دولة معينة؟

يعتبر المؤشر أداة قياس قوية لإدراك الفساد. أما درجة النقاوة فتختلف من بلد إلى آخر، فالدول كثيرة المصادر وجود اختلاف قليل في تقييم المصادر المختلفة لها (والتي تظهر من خلال مدى ثقة ضيق) تعتبر نتائجها وترتيبها ذات درجة ثقة ودقة عالية، والعكس أيضاً صحيح.

هل المؤشر مقياس موثوق به لاتخاذ قرارات تخصيص المساعدات للدول؟

بحثت بعض الحكومات استخدام نتائج الفساد لتقرير أي الدول تحصل على المعونات وأيها لا تحصل على معونات. لكن لا تشجع منظمة الشفافية الدولية استخدام المؤشر بهذه الطريقة فالدول التي تم إدراكتها بأنها مبتلة بالفساد لا يمكن إسقاطها من المعونات. بل هم على وجه الخصوص في حاجة إلى المساعدة للخروج من دوامة الفساد والفقر. وإذا كان بلد ما مبتلاً بالفساد ولكنه يظهر إرادة لمكافحته، يجب أن



يتمثل ذلك إشارة للهيئات المانحة بضرورة مقارنة مكافحة الفساد مقارنة جهازية شاملة. وإذا ما كان المانحون يبنون المساعدة في مشاريع تنموية في بلدان مبنية بالفساد فعليهم التيقظ بوجه خاص إلى إشارات وجود الفساد واتخاذ إجراءات الإشراف المناسبة للحد من الفساد.

مؤسسة الشفافية الدولية ومكافحة الفساد كيف يتم تمويل مؤشر مدركات الفساد؟

يتم تمويل منظمة الشفافية الدولية من مختلف الوكالات الحكومية والمؤسسات والشركات الدولية ودعمهم المالي هو الذي يجعل إنتاج المؤشر ممكناً. وتحصل المنظمة على دعم إضافي لأدوات القياس يأتي من مؤسسة أرنست آند يونغ. قبول المنظمة للدعم المالي لا يعني تأييد المنظمة لسياسات الشركات المتبرعة ولا يتضمن مشاركة المتبرعين في إدارة مشاريع المنظمة. لمزيد من المعلومات حول مصادر التمويل برجاء الرجوع إلى صفحة الإنترنت التالية: http://www.transparency.org/support_us

ما هو الفرق بين مؤشر مدركات الفساد **CPI** وبارومتر مقياس الفساد العالمي **GCB** لنفس المؤسسة؟
يهدف مؤشر مدركات الفساد CPI إلى تقييم إدراك الخبراء لمستويات الفساد في الحكومة والقطاع العام في دول مختلفة، بينما يعني باروميتراً / مقياس الفساد العالمي باتجاهات وتجارب عامة الناس مع الفساد.
(أنظر : <http://www.transparency.org/surveys/index.html#barometer>)

ما هو الفرق بين مؤشر مدركات الفساد **CPI** ومؤشر داعي الرشاوى **BPI**؟
في حين أن مؤشر مدركات الفساد يظهر مستويات الفساد المدركة بالدول، لكن يُركز مؤشر داعي الرشاوى BPI على مدى ميل الشركات في الدول المصدرة الرئيسية إلى دفع الرشاوى في الخارج وبالتالي إلى أداء "دور المورد" للفساد. نم نشر أحدث مؤشر داعي الرشاوى في أكتوبر 2006 ، ويمكن الإطلاع عليه في الوصلة التالية :

http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/bpi